التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا
١٩٧٩-١٩٨٣

م. د حنان طلال جاسم
جامـــعة ديـــالى
كلـية التربيـــة الاساسية
قســـم التـاريخ

م. د اياد تركان ابراهيم
جامـــعة ديـــالى
كلـية التربيـــة الاساسية
قســـم التـاريخ

The Interior Political development in Nigeria
(*1983*-1979)

Instr .Dr. Hanan Talal Jassim
Diyala University
College of Basic Education
Department of History
Alrubaiehanan921@yahoo.com

Instr .Dr. Ayad Tarkan Ibrahim.
Diyala University
College of Basic Education
Department of History
aiadtarkan@yahoo.com

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المقدمة

تعد نيجيريا احدى دول القارة الافريقية ، تتميز بتركيبها الديمغرافي والاجتماعي، وقعت تحت سيطرة الاستعمار البريطاني في اواخر القرن الماضي، والذي عمل على تقسيمها الى ثلاث اقاليم هي الاقليم الشمالي والاقليم الشرقي والاقليم الغربي، وقد اختلف كل اقليم عن الاخر من حيث اللغة والدين والعادات والتقاليد مما ادى الى ظهور صراع عرقي واقليمي وديني بين تلك الاقاليم

شهدت نيجيريا وعلى اثر تلك الاختلافات بين الاقاليم تطورات سياسية داخلية لا سيما بعد حصول نيجيريا على استقلالها في الاول من تشرين الاول عام ١٩٦٠، ومن هنا جاء اختيار موضوع البحث وحدد بالمدة الزمنية ما بين عام ١٩٧٩ وهو تاريخ تسليم السلطة من العسكريين الذين حكموا البلاد منذ الاستقلال الى حكومة مدنية منتخبة، اما التاريخ الذي اختتم به مدة البحث عام ١٩٨٣ فهو تاريخ اجراء الانتخابات كما نص عليه دستور عام ١٩٨٣ وحدوث انقلاب عام ١٩٨٣ والذي من خلاله تسلم العسكريون السلطة من جديد في نيجيريا.

قسم البحث الى عدة محاور ، تناولنا في المحور الاول ظهور الاحزاب السياسية، وركز المحور الثاني على التحالفات والصراعات الحزبية التي شهدتها نيجيريا خلال مدة البحث، بينما تطرقنا في المحور الثالث الى انتخابات عام ١٩٨٣، اما المحور الرابع فقد تناولنا فيه انقلاب عام ١٩٨٣.

اعتمدنا في كتابة البحث على عدد من المصادر وهي الكتب باللغة الانكليزية، فضلا عن البحوث المنشورة في المجلات الافريقية والاجنبية ، وكذلك شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وجميعها اغنت البحث بالمعلومات الغنية والقيمة.

ملخص البحث باللغة العربية

شهدت نيجيريا وعلى اثر الاختلافات بين الاقاليم التي اوجدتها بريطانيا تطورات سياسية داخلية لا سيما بعد حصول نيجيريا على استقلالها في الاول من تشرين الاول عام ١٩٦٠، ومن هنا جاء اختيار موضوع البحث وحدد بالمدة الزمنية ما بين عام ١٩٧٩ وهو تاريخ تسليم السلطة من العسكريين الذين حكموا البلاد منذ الاستقلال الى حكومة مدنية منتخبة، اما التاريخ الذي

اختتم به مدة البحث عام ١٩٨٣ فهو تاريخ اجراء الانتخابات كما نص عليه دستور عام ١٩٨٣ وحدوث انقلاب عام ١٩٨٣ والذي من خلاله تسلم العسكريون السلطة من جديد في نيجيريا.

قسم البحث الى عدة محاور ، تناولنا في المحور الاول ظهور الاحزاب السياسية، وركز المحور الثاني على التحالفات والصراعات الحزبية التي شهدتها نيجيريا خلال مدة البحث، بينما تطرقنا في المحور الثالث الى انتخابات عام ١٩٨٣، اما المحور الرابع فقد تناولنا فيه انقلاب عام ١٩٨٣.

ملخص البحث باللغة الانكليزية

Nigeria witnessed the effect of the differences between the regions created by Britain's internal political developments, especially after for Nigeria gained independence in the first of October 1960, hence the choice of research topic and select the duration of time between 1979, the date of the handover of power from the military who ruled the country Since independence, to an elected civilian government, either the date on which it concluded in 1983 for research is the date of the elections as stipulated in the 1983 Constitution and the occurrence of the 1983 coup, in which recognizes military power again in Nigeria.

Search section to several axes, we dealt with the first axis in the emergence of political parties, and the second theme focused on partisan alliances and conflicts witnessed by Nigeria during the period of the research, while we talked in the third axis to the elections in 1983, while the fourth axis has dealt a 1983 coup.

المحور الاول:- ظهور الاحزاب السياسية:

ما ان انتقلت السلطة الى حكومة مدنية منتخبة في الاول من تشرين الاول عام١٩٧٩[١]، حتى شهدت نيجيريا تحولات كبيرة في نظامها الحزبي فتارة نجدها تتحالف فيما بينها، وتارة اخرى نجدها تتصارع فيما بينها. اذ ظهرت عدة احزاب سياسية بعد اعلان الحكومة العسكرية الاتحادية في الثلاثين من ايلول عام ١٩٧٨ قرارا برفع الحظر عن النشاط السياسي[٢]، ومن هذه الاحزاب هي:

أ-الحزب الوطني النيجيري

The National Party of Nigeria

كان هذا الحزب هو تجمع مصلحي لرجال الأعمال النيجيريين ذوي التوجهات المحافظة، وكان هدفه إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية، ضم الحزب في عضويته عدداً من الشخصيات البارزة في نيجيريا، ومنهم اليكس ايكويمي (Alex Aikhuema)، وك.و. مباديوي (K.W. Mbadioa)، وشوبا اوكاديجو(Shuba Ocaditjo) من قبائل الايبو، و أ. م اكينلوى (A. M. Akinloy)، وريتشارد اكينجيدي Richard Akingide (١٩٣١-)[٣] من قبائل اليوروبا، وجوزيف توركا(Joeseph Torka) من قبائل التيف[٤].

عقد الحزب مؤتمره الأول في لاغوس في تشرين الثاني عام ١٩٧٨، وتم خلال المؤتمر اختيار الشيخ شاجاري Shagari (١٩٢٤-)[٥] وهو مزارع ثري من قبائل الشمال كمرشح للحزب في انتخابات الرئاسة النيجيرية، واليكس ايكويمي كمرشح لمنصب نائب رئيس الاتحاد النيجيري، وأ.م اكينلوى رئيسا للحزب، وأكد الحزب في منهاجه على تحقيق العدالة، والتعليم من خلال الإصلاحات التدريجية، وليست الجذرية ، وتأكيدا على أهمية الوحدة الوطنية رفع الحزب شعار أمة واحدة ، مصير واحد، رب واحد، فضلا عن اتباعه سياسة عرفت بـ (Zoning) أي توزيع المناصب القيادية في الحزب، والدولة وفقا لتقسيم نيجيريا لعدد من المناطق الرئيسة التي صنفها الحزب على أربع مناطق هي الشمال(المنطقة أ)، والغرب (المنطقة ب)، والشرق (المنطقة ج)، والأقليات (المنطقة د)[٦] .

ب – حزب الوحدة النيجيري The Unity Party of Nigeria

يعد هذا الحزب امتداداً لحزب جماعة العمل في الاقليم الغربي، أعلن تأسيسه بعد ساعات من إعلان رفع الحظر عن النشاط السياسي، كان بزعامة اوبافيمي اولاوو Obafemi Awolowo(١٩٠٩-١٩٨٩) [٧]، وأكد الحزب في منهاجه على اعادة تنظيم، وتحديث الاقتصاد عن طريق التدرج، والتأكيد على التعليم المجاني، وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة من أجل توفير الغذاء، والخدمات الصحية، وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة[٨].

ج –حزب الشعب النيجيري The Nigerian Peoples Party

عرف هذا الحزب في بداية الأمر باسم النادي ١٩، والذي ضم في عضويته المعارضين لإنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية (هدف الحزب الوطني النيجيري)، وكانت فكرة النادي قائمة على أساس أن وجود ائتلاف من الأقليات في نيجيريا كفيل لمواجهة السيطرة التقليدية على الحياة السياسية من جانب القبائل الثلاث الكبرى، أي قبائل الهوسا فولاني، واليوروبا، والايبو، ونتيجة لحاجة النادي ١٩ للدعم المالي فقد اندمج مع النادي ٤٠٠، والذي كان بزعامة وزيري ابراهيم Waziri Ibrahim(١٩٢٦-١٩٩٢)[٩].

وسرعان ما حدث الخلاف في صفوف الحزب، وذلك لإصرار وزيري ابراهيم على الاحتفاظ بمنصب رئيس الحزب، والمرشح في الوقت نفسه لانتخابات رئاسة الاتحاد النيجيري، فضلا عن انضمام نامدي ازيكويNnamdi Azykoya(١٩٠٤-١٩٩٦)[١٠] إلى الحزب، فانقسم الحزب إلى قسمين الأول مؤيد لوزيري ابراهيم الذي قام بتشكيل حزب جديد عرف بحزب الشعب النيجيري العظيم ، والثاني أيد نامدي ازيكوي الذي احتفظ باسم الحزب الأول، وهو حزب الشعب النيجيري، ولم يختلف منهاج حزب الشعب النيجيري بزعامة ازيكوي عن منهاج الأحزاب الاخرى ، إذ أعلن أنه سيعمل على تحديث نيجيريا من خلال محاربة الفقر، والمرض، والجهل، وتوفير فرص العمل للجميع، وتحقيق الديمقراطية، والحرية، والمساواة، واحترام كرامة الإنسان، وحقوقه[١١].

د-حزب الشعب النيجيري العظيم

The Great Nigerian Peoples Party

كان هذا الحزب بزعامة وزيري ابراهيم الذي نشأ نتيجة انشقاق حزب الشعب النيجيري، رفع الحزب شعار (Politics without bitterness) أي سياسة بلا مرارة، واكد في منهاجه تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء اقتصاد قوي، وضمان مستويات معيشة أفضل لكافة فئات الشعب النيجيري، بغض النظر عن الدين، أو العمر، أو القبيلة، إلا أن الحزب سرعان ما تعرض إلى الانشقاق بين أعضائه وانضمامهم إلى الأحزاب الأخرى نتيجة لزعامة وزيري ابراهيم التي وصفت بالدكتاتورية، وعدم قبوله لأي معارضة داخل الحزب[١٢].

هـ-حزب خلاص الشعب The Peoples Redemption Party

كان هذا الحزب بزعامة امينو كانو Aminu Kano(١٩٢٠-١٩٨٣)[١٣] من الاقليم الشمالي، أطلق البعض على هذا الحزب اسم حزب البقايا، أي حزب الذين تبقوا بعد قيام الأحزاب الأربعة السابقة، واجه الحزب انشقاقاً كبيرا في صفوفه تمثل بالجناح المعتدل ذي التوجهات التوفيقية بزعامة امينو كانو ، و ص. ايكوكو(P. Ikuko)، وجناح آخر متشدد ذي توجهات راديكالية بزعامة ميخائيل ايمود (Mikhail Aimod)، وابو بكر ريمي Abo Baker Rimi (١٩٤٠-)[١٤]، وبالعربي موسى Balarabe Musa (١٩٣٦-)[١٥]، إذ حاول الجناح الراديكالي الحصول على اعتراف رسمي كحزب منفصل[١٦].

أدى هذا الانشقاق في صفوف الحزب إلى الاخفاق في تنفيذ منهاجه الذي أكد على الديمقراطية الشعبية، والملكية العامة للقطاعات الرئيسة للاقتصاد، والموارد الطبيعية، وتوفير فرص عمل مناسبة للعمال مع إقرار حقهم في الأحزاب، ومشاركتهم في إدارة المشاريع العامة[١٧]. وعلى اثر ظهور تلك الاحزاب السياسية شهدت نيجيريا عدد من التحالفات والصراعات الحزبية وهذا ما سنوضحه.

المحور الثاني:- التحالفات والصراعات الحزبية

١-التحالفات بين الاحزاب السياسية:

على الرغم من فوز مرشح الحزب الوطني النيجيري الشيخ شاجاري برئاسة الاتحاد النيجيري في انتخابات عام ١٩٧٩ وسيطرته على السلطة التنفيذية في الحكومة الاتحادية الا ان الحزب لم يحصل على الاغلبية الكافية في السلطة التشريعية ، وعلى اثر ذلك سعى الحزب الوطني النيجيري الى عقد تحالف والتعاون مع الاحزاب السياسية الاخرى، ففي اول مؤتمر صحفي لشاجاري في السادس عشر من اب عام ١٩٧٩ دعا الى دخول الاحزاب السياسية الاخرى مع الحزب الوطني النيجيري لتشكيل حكومة وطنية، الا ان حزب الشعب النيجيري العظيم وحزب الوحدة النيجيري وحزب خلاص الشعب رفضوا اي تحالف مع الحزب الوطني النيجيري لانهم ارادوا ان يكون تشكيل الحكومة الوطنية على اساس المناصب الحكومية بين الاحزاب فقط، اما حزب الشعب النيجيري بزعامة نامدي ازيكوي فقد رحب بفكرة شاجاري[١٨].

اعلن في السادس من تشرين الاول عام ١٩٧٩ عن تشكيل تحالف بين الحزب الوطني النيجيري وحزب الشعب النيجيري، ووفقا لذلك شغل اعضاء الحزبين ٥٢ مقعدا من بين ٩٥ في مجلس الشيوخ، و ٢٤١ مقعدا من بين ٤٤٩ مقعدا في مجلس النواب، وتنفيذا للاتفاق بين الطرفين اصبح منصب رئيس مجلس الشيوخ من نصيب الحزب الوطني النيجيري وحصل حزب الشعب النيجيري على منصبي رئيس مجلس النواب ونائب رئس مجلس الشيوخ، كما تمت الموافقة من قبل مجلس الشيوخ في ديسمبر عام ١٩٧٩ على المناصب الوزارية الاتحادية التي تقدم بها رئس الاتحاد وبذلك فقد تم تشكيل اول حكومة منتخبة في نيجيريا استمرت حتى عام ١٩٨٣[١٩].

استمر الحزب الوطني النيجيري رغم تشكيل الحكومة الوطنية بدعوة الاحزاب السياسية الاخرى للتعاون والتحالف، ففي كانون الثاني عام ١٩٨٠ دعا شاجاري الى عقد اجتماع يضم زعماء الاحزاب السياسية الخمسة لإزالة جوانب الصراع الحزبي وتكوين علاقات افضل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، وبعد عقد الاجتماع في كانون الثاني عام ١٩٨٠ اعلن المجتمعون انهم يتفقون على الحاجة الى التعاون وضرورة ايجاد صيغة لتبادل الآراء ووجهات

النظر وعقد اجتماعات في المستقبل بين زعماء الاحزاب السياسية اذا دعت الضرورة الى ذلك[٢٠].

واجه التحالف بين الحزب الوطني النيجيري وحزب الشعب النيجيري عدد من المشاكل كان نتيجتها انهيار ذلك التحالف، لا سيما بعد قيام شاجاري عام ١٩٨٠ بتعيين عدد من الضباط التابعين له في حكومات الولايات وقيامه بطرد شوجابا زعيم الاغلبية في بورنو الى تشاد بحجة انه غير نيجيري، وفي شباط عام ١٩٨١ اتهم احد زعماء الحزب الوطني النيجيري، حزب الشعب النيجيري بانه يطالب بالمزيد من العقود والمقاولات والمناصب، وردا على ذلك اعلن الامين العام لحزب الشعب النيجيري بان حزبه يأسف للدخول في تحالف مع الحزب الوطني النيجيري، فضلا عن رفض مجلس الشيوخ في شباط عام ١٩٨١ تعيين اربعة سفراء ينتمون الى حزب الشعب النيجيري، وكذلك انتقاد نامدي ازيكوي زعيم حزب لشعب النيجيري تجاوز الحكومة الاتحادية صلاحياتها والتدخل في حكومات الولايات لا سيما في مجال الاسكان والصحة والزراعة والصناعة وغيرها من المجالات[٢١].

كان من الطبيعي وعلى اثر ذلك ان ينتهي التحالف بين الحزبين عندما اعلن الحزب الوطني النيجيري في تموز عام ١٩٨١ بانتهاء التحالف مع حزب الشعب النيجيري وطلب من الوزراء الاتحاديين المنتمين الى ذلك الحزب تقديم استقالتهم من مناصبهم[٢٢].

يتضح لنا من ذلك ان اسباب انهيار التحالف بين الحزبين هو لتعارض المصالح بين الحزبين اذ سعى كل منهما الحصول على اكبر قدر من الموارد العامة لصالح اعضاءه، فضلا عن محاولات الحزب الوطني النيجيري بتمرير سياسته في الجمعية الوطنية من خلال الاتفاق مع الاحزاب الاخرى دون الحاجة باستمرار الاتفاق مع حزب الشعب النيجيري.

فضلا عن التحالف السابق الذكر بين الحزب الوطني النيجيري وحزب الشعب النيجيري فقد ظهر تحالف معارض للحزب الوطني النيجيري عرف بالتحالف التقدمي الذي شكله حزب الوحدة النيجيري وحزب الشعب النيجيري وحزب خلاص الشعب، وبعد انهيار التحالف السابق ولخوف حزب الشعب النيجيري من العزلة التي قد يتعرض لها انضم الاخير الى التحالف التقدمي، وبذلك زاد عدد المعارضين الى الحزب الوطني النيجيري ليشمل اربعة احزاب سياسية[٢٣].

سرعان ما واجه التحالف التقدمي عدد من المشاكل تأتي في مقدمتها مشكلة زعامة التحالف لاسيما وجود اثنين من الشخصيات السياسية النيجيرية المهمة والتي كان لهما دور سياسي كبير في نيجيريا وهما نامدي ازيكوي واوبافيمي اولاووا ،وعلى الرغم من استمرار هذه المشكلة الا ان التحاف التقدمي اعلن في كانون الثاني عام ١٩٨٢على ضرورة التعاون بين الاحزاب السياسية التي يضمها التحاف لمواجهة الحزب الوطني النيجيري في انتخابات عام ١٩٨٣، كما وقعت الاحزاب السياسية الاربعة داخل التحالف في اذار عام ١٩٨٢ في مايدو جوري عاصمة بورنو على ضرورة تنسيق العمل بينها تحت مظلة واحدة باسم تحالف الاحزاب التقدمية مع احتفاظ كل حزب بهويته[٢٤] .

اما المشكلة الاخرى التي واجهها التحالف التقدمي فقد تمثلت بمرشح التحالف لرئاسة الاتحاد النيجيري، فعلى الرغم من اتفاق اعضاء التحالف خلال اجتماعهم في لاغوس في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ على توزيع المناصب الاتحادية فيما بينهم في حال فوزهم بالانتخابات الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق بخصوص مرشح التحالف للرئاسة وانتهى الامر بدخول التحالف الى انتخابات عام ١٩٨٣ بوجود اربعة مرشحين من الاحزاب السياسية الاربعة[٢٥]، فضلا عن ذلك فقد واجه التحالف التقدمي مشكلة الانقسامات الداخلية بين الاحزاب السياسية التي ضمها التحالف، ومن ابرز ذلك استمرار انضمام عدد من اعضاء احزاب التحالف الى الحزب الوطني النيجيري فضلا عن اعلان وزيري ابراهيم انسحابه من التحالف التقدمي، ادت هذه المشاكل الى الحيلولة دون قيام تحالف قوي بين الاحزاب السياسية الاربعة لزحزحة الحزب الوطني النيجيري [٢٦].

٢- الصراعات الحزبية:

كانت بعض الاحزاب السياسية تعاني من الخلافات والصراعات الداخلية، لاسيما حزب خلاص الشعب وحزب الشعب النيجيري العظيم. اذ ترجع اسباب الصراع في حزب خلاص الشعب الى الاختلاف في التوجهات الايديولوجية اذ برز اتجاهين داخل الحزب الاول عرف بالاتجاه المتشدد والذي تزعمه بالعربي موسى وابو بكر ريمي، وكان هذا الاتجاه يفضل التنسيق مع احزاب المعارضة بدلا من التعاون مع الحزب الوطني النيجيري ، اما الاتجاه الثاني الذي

عرف بالاتجاه المعتدل فقد تزعمه امينو كانو وايكوكو الذي كان يرى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية والتعاون مع الحزب الوطني النيجيري[٢٧].

نتج عن وجود هذين الاتجاهين مشكلة اي الاتجاهين المتصارعين كان يمثل الحزب فعلا، رسميا بقيت اللجنة الانتخابية الاتحادية تعترف بالجناح المعتدل بعده الممثل الحقيقي للحزب، لكن بالمقابل كان معظم اعضاء الحزب في الجمعية الوطنية ينتمون الى الجناح المتشدد الذي لم تعترف به اللجنة الانتخابية الاتحادية، وهذا يعني ان التمثيل الرسمي لحزب خلاص الشعب في الجمعية الوطنية حصلت عليه الأقلية من الجناح المعتدل[٢٨].

اما حزب الشعب النيجيري العظيم فقد واجه هو الاخر عدد من الخلافات والصراعات الداخلية، تأتي في مقدمتها استمرار عمليات الفصل من عضوية الحزب، فقد فصل الحزب في شباط عام ١٩٨١ ثلاثة من اعضائه بمجلس الشيوخ بسبب تصويتهم لصالح الحزب الوطني النيجيري عند مناقشة توزيع الدخل الحكومي، فضلا عن انقسام الحزب الى ثلاث اجنحة ضم الاول امين عام الحزب ندوكا ايزى والذين قاموا بطرد زعيم الحزب وزيري ابراهيم من منصبه، والجناح الثاني فقد ضم الاعضاء الذين تم فصلهم من عضوية الحزب وبعض اعضاء الحزب من مجلس الشيوخ، اما الجناح الثالث فقد ضم بقية اعضاء حزب الشعب النيجيري العظيم وهذا الجناح بقي مؤيدا لزعيم الحزب وزيري ابراهيم وهو المعترف به رسميا من قبل اللجنة الانتخابية الاتحادية[٢٩].

كان من الطبيعي ونتيجة للخلافات والصراعات الداخلية التي تعرضت لها الاحزاب المعارضة للحزب الوطني النيجيري ان تزداد قوة الحزب الاخير من خلال قيامه بالإطاحة بخصومه السياسيين واثارة القلاقل في الولايات التي تسيطر عليها الاحزاب المعارضة له ، فضلا عن استغلال سيطرته على الحكومة الاتحادية لصالحه لاسيما وان الولايات تعتمد على التمويل الاتحادي، فأعلنت الولايات بان الاموال الاتحادية هي اموال الجميع وليس لشاجاري الحق في منع اي ولاية من الحصول على نصيبها من الاموال[٣٠].

نستنتج من ذلك ان نيجيريا قد شهدت تحولات كبيرة في نظامها الحزبي كان ابرزها تعاظم قوة الحزب الوطني النيجيري الذي اجتذب الاعضاء المنشقين والمفصولين من الاحزاب الاخرى التي

عانت من الخلافات والصراعات الداخلية وفشلها في تكوين تحالف قوي لمواجهة الحزب الوطني النيجيري، وهذا كان له اثر كبير في زيادة التنافس بين الاحزاب على السلطة السياسية والتي برزت بشكل واضح في انتخابات عام ١٩٨٣.

المحور الثالث: انتخابات عام ١٩٨٣

ما ان حل صيف عام ١٩٨٣ حتى اوشكت مدة ولاية اول حكومة مدنية منتخبة في نيجيريا على الانتهاء، ووفقا لدستور عام ١٩٧٩ فكان من المقرر ان تتم الانتخابات لتحديد من سيحكم نيجيريا خلال الاربع سنوات القادمة، وفعلا اجريت الانتخابات خلال شهري اب وايلول من عام ١٩٨٣، وهنا كان على اللجنة الانتخابية الاتحادية ان تقوم بدورها تمهيدا لإجراء الانتخابات وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب السياسية التي كان عليها ان تقدم برامجها ومرشحيها، وهذا ما سيتم توضحيه.

١-دور اللجنة الانتخابية الاتحادية:

منح دستور عام ١٩٧٩ سلطات واسعة للجنة الانتخابية الاتحادية في ادارة الانتخابات ومنح الاعتراف الرسمي لأي حزب سياسي للاشتراك في الانتخابات الا ان اللجنة قد اثارت الكثير من الشك في حيادها وكفاءتها الادارية منذ بداية عملها، واول عمل قامت به هو رفضها لتسجيل بعض الاحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات كحزب الشعب التقدمي الذي شكله وزيري ابراهيم وتحالف الاحزاب التقدمية بحجة عدم توفر الشروط المطلوبة في الاحزاب السياسية في حين اعترفت اللجنة بحزب محلي صغير هو حزب التقدم النيجيري في لاغوس، وهذا يدل على عدم حياد اللجنة الانتخابية وتعاطفها مع الحزب الوطني النيجيري[٣١].

قامت اللجنة بإعداد قوائم للناخبين في اب ١٩٨٢ وانتهت منه في اذار عام ١٩٨٣ بنشر القوائم الاولية للناخبين والتي لم تخلو من الاخطاء اذ لم يتم تسجيل بعض القرى وكذلك لم يتم تسجيل بعض الشخصيات السياسية البارزة كنامدي ازيكوي احد المرشحين لانتخابات رئاسة الاتحاد، وعلى اثر ذلك رفضت الاحزاب السياسية عدا الحزب الوطني النيجيري تلك القوائم لعدم دقتها وعدم امكانية الاعتماد عليها[٣٢].

اعلنت اللجنة الانتخابية في اذار عام ١٩٨٣ عن مواعيد اجراء الانتخابات والتي اختلف ترتيبها عن انتخابات عام ١٩٧٩، اذ تم تحديد يوم ٦ اب ١٩٨٣ موعدا لإجراء انتخابات رئاسة الاتحاد، وانتخابات حكام الولايات في ١٣ اب من العام نفسه وانتخابات مجلس الشيوخ في ٢٠ اب ومجلس النواب في ٢٧ اب وانتخابات مجالس الجمعية في الولايات في ٣ ايلول من عام ١٩٨٣، رفضت الاحزاب السياسية هذا الترتيب عدا الحزب الوطني النيجيري وسبب الرفض انه جاء لدوافع سياسية وذلك في حالة فوز الحزب الوطني النيجيري في انتخابات رئاسة الاتحاد فان ذلك سيكون له تأثيرات ايجابية لصالح ذلك الحزب، وعلى الرغم من تشكيل لجنة خاصة لحل هذه المشكلة الا ان ذلك لم يغير شيئا اذ ايدت اللجنة المشكلة الترتيب الجديد للانتخابات[٣٣].

٢- مرشحي الاحزاب السياسية وبرامجها:

على الرغم من وجود ستة احزاب سياسية معترف بها رسميا في نيجيريا لخوض انتخابات عام ١٩٨٣ الا ان المنافسة الرئيسية قد انحصرت بين ثلاثة احزاب كبيرة وهي الحزب الوطني النيجيري وحزب الوحدة النيجيري وحزب الشعب النيجيري، اما الاحزاب الثلاثة الاخرى وهي حزب التقدم النيجيري وحزب الشعب النيجيري العظيم وحزب خلاص الشعب فقد كانت ذات اهميه اقل نتيجة للانشقاقات والخلافات والصراعات الداخلية التي تعرضت لها والتي اثرت بشكل او باخر على نتائج الانتخابات بالنسبة لتلك الاحزاب[٣٤].

ووفقا لذلك فقد اشتد التنافس بين الاحزاب الثلاثة الكبرى للفوز في انتخابات عام ١٩٨٣، رغم ان تلك الاحزاب لم تخلوا من خلافات وصراعات داخلية، فنجد ان حزب الشعب النيجيري كان مهددا من قبل الحزب الوطني النيجيري، اذ تمكن من ضم عدد من الشخصيات البارزة الى صفوفه من قبائل الايبو(مركز حزب الشعب النيجيري)، منهم اوكبارا Okpara (١٩٢٠-١٩٨٤) [٣٥] رئيس وزراء الاقليم الشرقي خلال الجمهورية الاولى، واليكس ايكويمي نائب رئيس الاتحاد وايميكا اوجوكو Emeka Ojukwu زعيم الحركة الانفصالية١٩٦٧-١٩٧٠، ومن خلال انضمام هذه الشخصيات قد هدد الحزب الوطني النيجيري حزب الشعب النيجيري وهو في عقر داره، وعلى الرغم من ذلك كان حزب الشعب النيجيري يأمل في الفوز بانتخابات عام ١٩٨٣. اما حزب الوحدة النيجيري فقد عانى هو الاخر من الانقسامات والخلافات حول مرشحي الحزب لانتخابات عام ١٩٨٣. اما الحزب الوطني النيجيري فعلى الرغم من استفادته من الانشقاقات

والانقسامات التي تعرضت لها الاحزاب المنافسة له الا انه لم يخلو ايضا من هذا الامر، اذ انشق عنه بعض الشخصيات البارزة منهم مسعود ابيولا Masood Abiola رجل الاعمال الثري الذي ينتمي الى قبائل اليوروبا، وكليمنت ايسونج Clement Aasonj حاكم ولاية الانهار لعدم اعادة ترشيحه لمنصب حاكم الولاية، فضلا عن عدد من الوزراء والمسؤولين الحزبيين والذين انضموا الى حزب الوحدة النيجيري(٣٦).

على الرغم من الخلافات حول الترشيح لانتخابات عام ١٩٨٣ التي نشأت داخل الاحزاب السياسية الا انه قد تم اعلان كل حزب مرشحه لمنصب رئاسة الاتحاد ونائبه، اذ رشح الحزب الوطني النيجيري خلال المؤتمر الوطني للحزب في حزيران عام ١٩٨٢ الشيخ شاجاري من الشمال لمنصب الرئاسة ونائبه اليكس ايكويمي من الجنوب ، ورشح حزب الوحدة النيجيري خلال المؤتمر السنوي الخامس للحزب في كانون الاول ١٩٨٢ اوبافيمي اولاووا من الجنوب لرئاسة الاتحاد والحاج محمد كورا من الشمال لمنصب نائب الرئيس ، وفي كانون الاول ايضا من العام نفسه رشح حزب الشعب النيجيري نامدي ازيكوي من الجنوب لمنصب رئاسة الاتحاد والدكتور شيتيما مصطفى من الشمال نائبا للرئيس، في حين رشح حزب الشعب النيجيري العظيم وزيري ابراهيم من الشمال لرئاسة الاتحاد وروبرت نناجي من الجنوب نائبا للرئيس، ورشح حزب خلاص الشعب في نيسان عام ١٩٨٢ الحاج يوسف من الشمال لرئاسة الاتحاد وبولا اوجونبا Paula Aozhunba وهي سيدة اعمال من الجنوب نائبا للرئيس، في حين رشح حزب التقدم النيجيري زعيمه برايثوايت Britwight من الجنوب لرئاسة الاتحاد والحاج عثمان جيري من الشمال لمنصب نائب الرئيس(٣٧).

اعتمدت الاحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية عام ١٩٨٣ على الشخصيات المرشحة اكثر من اعتمادها على برامجها الانتخابية والتي جاءت متأخرة وتضمنت امورا عامة، فحزب الشعب النيجيري اكد على مبادئ الوحدة الوطنية والحقوق الديمقراطية والاستقلال الوطني والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وركز حزب الوحدة النيجيري على التعليم المجاني والتنمية الريفية والرعاية الصحية المجانية ، في حين وعد حزب خلاص الشعب بالإصلاح الزراعي وتوفير الغذاء وتشجيع العلوم والصناعات، ورفع حزب الشعب النيجيري العظيم شعار العدالة للشعب وسياسة بلا مرارة والحب والسلام وضرورة اصلاح الاقتصاد، اما حزب التقدم النيجيري

فقد رفع شعارات حول الثورة الزراعية والتكنولوجية والاشتراكية، ولم يختلف برنامج الحزب الوطني النيجيري عن برنامجه خلال انتخابات عام ١٩٧٩ والذي اكد من خلالها على الوحدة الوطنية ورفع شعار امة واحدة مصير واحد ورب واحد[٣٨].

٣- اجراء انتخابات عام ١٩٨٣ ونتائجها:

اجريت انتخابات عام ١٩٨٣ منذ السادس من اب وحتى الثالث من ايلول عام ١٩٨٣، لاختيار رئيس الاتحاد وحكام الولايات واعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ومجالس الجمعية في الولايات، اجريت انتخابات رئاسة الاتحاد في جو هادئ ، وفي الحادي عشر من اب عام ١٩٨٣ اعلن عن فوز مرشح الحزب الوطني النيجيري الشيخ شاجاري بمنصب رئيس الاتحاد، وما ان اعلن عن تلك النتائج حتى اعلنت الاحزاب السياسية المختلفة عن وجود تجاوزات انتخابية كاعتقال بعض مندوبي الاحزاب المعارضة في بعض الولايات وقيام الشرطة بمنع مؤيدي هذه الاحزاب من الاقتراب من كثير من اللجان الانتخابية، الا ان اوبافيمي اولاووا لم يلجا الى القضاء كما حدث خلال انتخابات عام ١٩٧٩ لاعتقاده بفساد السلطة القضائية، كما طعن وزيري ابراهيم مرشح وزعيم حزب الشعب النيجيري العظيم بنتائج انتخابات الرئاسة امام القضاء الا ان طعنه قد تم رفضه من قبل القضاء[٣٩].

اما انتخابات حكام الولايات التي اجريت في الثالث عشر من اب عام ١٩٨٣، فقد فاز بها ايضا الحزب الوطني النيجيري اذ فاز مرشحوه في ١٤ ولاية، وما ان اعلن عن نتائج الانتخابات حتى قدمت ١١ طعنا على الاقل في صحة انتخابات حكام ١٠ ولايات على الاقل لا سيما في ولايات انامبرا واويو واوندو، فضلا عن الطعون في نتائج ولايات بيندل وبينوى وايمو وكادونا والنيجر والهضبة والانهار، وفي جميع الحالات قد رفضت هذه الطعون لعدم كفاية الادلة، ما عدا ولاية اوندو اذ صدر الحكم لصالح حزب الوحدة النيجيري الذي احتفظ بمنصب حاكم تلك الولاية، فضلا عن هذه الطعون القضائية اندلعت اعمال عنف في عدد من الولايات لا سيما في ولايتي اويو واوندو مركز حزب الوحدة النيجيري، لقي خلالها ما لا يقل عن ٧٠ شخصا مصرعهم، اذ استخدمت الحكومة الاتحادية الشرطة لقمع تلك الاضطرابات[٤٠].

اجريت انتخابات الجمعية الوطنية للمدة ٢٠-٢٧ اب عام ١٩٨٣، وحقق الحزب الوطني النيجيري اغلبية كبيرة في مجلسي الشيوخ والنواب على حد سواء، فحصل على ٦٠ مقعدا من بين ٩٦ مقعدا في مجلس الشيوخ، و ٢٥٤ مقعدا من بين ٣٨٥ في مجلس النواب، وبصورة عامة لم يحدث جدل حول نتائج انتخابات الجمعية الوطنية مقارنة بانتخابات حكام الولايات[٤١] .

اما انتخابات مجالس الجمعية في الولايات والتي اجريت في الثالث من ايلول عام ١٩٨٣ فقد سيطر حزب واحد على السلطة التنفيذية والتشريعية لحكومة الولاية ، ما عدا بعض الولايات كولاية الهضبة الذي سيطر على مجلس الجمعية كل من الحزب الوطني النيجيري وحزب الشعب النيجيري، وفي ولاية كوارا سيطر الحزب الوطني النيجيري على مجلس الجمعية بالولاية وحزب الوحدة النيجيري بمنصب الحاكم ، وكذلك الحال في ولاية اويو اذ اصبح منصب حاكم الولاية الى الحزب الوطني النيجيري في حين سيطر حزب الوحدة النيجيري على مجلس الجمعية[٤٢].

اظهرت نتائج انتخابات عام ١٩٨٣ خروج بعض الاحزاب عمليا من المنافسة السياسية كحزب التقدم النيجيري الذي لم يحصل على اي منصب او مقعد، وحزب الشعب النيجيري العظيم الذي خسر منصب حاكم الولاية في بورنو وجونجولا ولم يحصل الا على مقعد واحد بمجلس الشيوخ[٤٣] ، وكذلك حزب خلاص الشعب الذي فاز بمنصب الحاكم في ولاية واحدة فقط وهي كانو، كما لم يحصل على اي مقاعد في الجمعية الوطنية خارج هذه الولاية[٤٤]، وفي المقابل نجد ان الحزب الوطني النيجيري قد زادت قوته بعد الانتخابات[٤٥] ، وبذلك فقد تحولت نيجيريا بفوز الحزب الوطني النيجيري خلال انتخابات عام ١٩٨٣ وفرض سيطرته على الولايات الرئيسية الى نظام الحزب الواحد او الحزب المسيطر خلال المدة(١٩٨٣-١٩٨٧).

فضلا عن ذلك فقد ساد شعور بعدم حياد بعض المؤسسات لتحقيق الديمقراطية كاللجنة الانتخابية الاتحادية والقضاء والشرطة، فضلا عن تزوير الانتخابات في مختلف الولايات اذ لا توجد ولاية واحدة تعد نتائجها المعلنة حقيقية. لذلك يمكن القول ان انتخابات عام ١٩٨٣ كانت عملية انتقاء قام بها كل من مسؤولي اللجنة الانتخابية الاتحادية والشرطة والحزب الوطني النيجيري[٤٦] .

المحور الرابع: انقلاب عام ١٩٨٣

على الرغم من سيطرة حكومة الحزب الوطني النيجيري برئاسة شاجاري الا ان النيجيريين كانوا على ثقة بانها لا تستمر في الحكم لمدة طويلة، لا سيما بعد التزوير الذي شهدته انتخابات عام ١٩٨٣، فضلا عن الفساد الاداري والوضع الاقتصادي السيء الذي مرت به نيجيريا، وهذا ما حدث بالفعل اذ بعد ثلاثة اشهر من اداء شاجاري اليمين الدستورية وقع انقلاب عسكري غير دموي في ٣١ كانون الاول عام ١٩٨٣[٤٧] قاده الجنرال محمد بوهاري Muhammad Buhari (١٩٤٢-)[٤٨]، واذيع اول بيان عسكري في الساعة الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم وتم اعتقال الشيخ شاجاري وعدد كبير من الشخصيات السياسية، وبعد وصول انباء وقوع الانقلاب الى الشعب النيجيري طالبوا بان يحكم نيجيريا العسكريون ودعوا الى اعلان الحرب على السياسيين واعدام جميع اعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية وزعماء الاحزاب السياسية لمنع عودة شاجاري ومؤيديه الى الحكم مرة اخرى[٤٩].

يمكن القول ان نيجيريا خلال المدة (١٩٧٩-١٩٨٣) لم تكن مستقرة لا سيما بعد التزوير في كل انتخابات تجري وقمع المعارضة بشتى السبل وتزايد اعمال العنف وعدم شرعية النظام لا سيما بعد ضعف فاعليه المؤسسات سياسيا واقتصاديا لذلك فقد عاد العسكريون ليحكموا البلاد مرة اخرى والذي استمر حتى عام ١٩٩٩ ليعود الكم المدني اليها.

الخاتمة

شهدت نيجيريا تطورات سياسية لا سيما بعد تسلم الحكومة المدنية السلطة فيها بعد اجراء انتخابات عام ١٩٧٩، فضلا عن ظهور احزاب سياسية تنافست فيما بينها وكان ذلك واضحا من خلال التحالفات والصراعات التي حدثت بين تلك الاحزاب، فعلى الرغم من قيام التحالف بين الحزب الوطني النيجيري وحزب الشعب النيجيري وتشكيلهم الحكومة الوطنية الا اننا نجد سرعان ما انتهى هذا التحالف بسبب سيطرة الحزب الوطني النيجيري على الحكومة الاتحادية النيجيرية وعلى حكومات الولايات من خلال تعيينهم المسؤولين والضباط التابعين لهم في تلك الولايات. وعلى اثر ذلك تم تشكيل تحالف معارض للحزب الوطني النيجيري اطلق علية التحالف التقدمي الذي ضم حزب الوحدة النيجيري وحزب الشعب النيجيري وحزب خلاص الشعب، فضلا عن ذلك فقد شهدت الاحزاب السياسية مشاكل داخلية حول زعامة الحزب وهذا اثر بشكل او باخر على الحزب لاسيما بعد انشقاق اعضاء ذلك الحزب وانضمامه الى الحزب المعارض.

لقد ظهر التنافس بين الاحزاب السياسية بشكل اكثر وضوحا خلال الانتخابات التي شهدتها نيجيريا عام ١٩٨٣ ، وكان للجنة الاتحادية الانتخابية دور في ذلك من خلال تأييدها ودعمها للحزب الوطني النيجيري، وعلى الرغم من الاعتراضات التي قدمتها الاحزاب السياسية حول نتائج الانتخابات وما شهدته من تزوير الا ان اللجنة اعلنت فوز الحزب الوطني النيجيري ومرشحه شيخو شاجاري بتلك الانتخابات، والذي لم يستمر طويلا في الحكم اذ في العام نفسه وقع انقلاب عسكري غير دموي بقيادة محمد بوهاري الذي تسلم السلطة في البلاد وبذلك عادت نيجيريا الى الحكم العسكري من جديد.

هوامش البحث ومصادره

(١) يعود اعداد دستور عام ١٩٧٩ الى الاول من تشرين الاول عام ١٩٧٥عندما صدر مرسوم من الحكومة العسكرية الاتحادية بتشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور، ووفقا لهذا الدستور حددت صلاحيات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. لمزيد من التفاصيل ينظر:

E. Michael Joye & Kingsley Igweike, **Introduction to the 1979 Nigerian Constitution**, London 1982.p.143; Amaju Paphael Aondofa, **Right of Expression Under the Nigerian Constitution Issues and Challenges**, University of Ilorin, Nigeria, May,2011,p.14 . .

(2) John Simpkins, **The Role of Constitution-Building Processes in Democratization Case Study Nigeria**, International IDEA, Sweden,2004..p.3.

(٣) ريتشارد اكينجيدي: ولد في تشرين الثاني عام ١٩٣١ في ابادان ، دخل كلية ايل ايفي خلال المدة ١٩٤٣–١٩٤٩ ثم جامعة لندن ١٩٥٢–١٩٥٦، مارس المحاماة عام ١٩٥٦، اصبح عضوا للوفد النيجيري لدى الامم المتحدة عام ١٩٦٠، تولى عدد من المناصب منها الوزير الاتحادي للتعليم خلال المدة ١٩٦٥–١٩٦٦ ورئيسا لنقابة المحامين النيجيريين ١٩٧٠– ١٩٧٣، وعضوا في مجلس الادارة في جامعة اوبافيمي اولوو ١٩٧٥–١٩٧٦، ثم وزيرا للعدل خلال المدة ١٩٧٩–١٩٨٣، سافر عام ١٩٨٤ الى خارج نيجيريا ثم عاد اليها عام ١٩٩٢ ومارس المحاماة من جديد، رشح عام ١٩٩٩الرئاسة نيجيريا كمرشح عن حزب الشعب الديمقراطي. ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova , **Historical Dictionary of Nigeria** , Historical Dictionary of Africia, No.111 , U.S.A, 2009. pp.27-28.

(4) Larry Diamond, **Cleavage Conflict and Anxiety in the Second Nigerian Republic** ,The Journal of Modern African Studies, Vol.20,No.4,December 1982,pp.189-190.

(٥) شاجاري: ولد عام ١٩٢٤ في بلدة شاجاري في ولاية سوكوتو، اكمل تعليمه في كلية كادونا، أصبح عضوا لحزب المؤتمر الشمالي، ثم احد اعضاء مجلس النواب عام ١٩٥٤، اصبح خلال المدة ١٩٧١–١٩٧٥، ثم رئيسا لنيجيريا في تشرين الاول عام ١٩٧٩ حتى كانون الاول عام ١٩٨٣. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op .Cit . p.325.

(6) Larry Diamond, **Cleavage Conflict and Anxiety**…, Op.Cit, p.190 ; William D. Graf, **The Nigerian State Political Economy State Class and Political System in the Postcolonial Era**, London,1988,p.80.

(٧) اوبافيمي اولاوو(١٩٠٩– ١٩٨٩): ولد عام ١٩٠٩ في غرب نيجيريا بعد إكمال دراسته عمل معلماً ثم كاتباً في لاغوس، ثم عمل في التجارة والصحافة، في عام ١٩٤٤ سافر إلى لندن لدراسة القانون وأسس هناك جمعية اجبي اودودوي جمعية يوروبا العشائرية، وهو أول رئيس وزراء للإقليم الغربي ، شارك في انتخابات عام ١٩٥٩

إلا انه فشل فيها فتزعم المعارضة وفي عام ١٩٦٢ اتهم مع عدد من أعضاء حزب جماعة العمل بتدبير انقلاب ضد الحكومة الاتحادية حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات الا انه تم العفو عنه بعد انقلاب ١٩٦٦. ينظر:

Toyin Falola &Matthew M .Heaton, Op. Cit , p.19.

(8) William D. Graf, Op.Cit.p.82 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.189.

(٩) وزيري ابراهيم: ولد في شباط عام ١٩٢٦ في ولاية بورنو، اكمل دراسته في كادونا ، عمل خلال المدة ٩٥٣- ١٩٥٤ في الشركة الافريقية المتحدة في منطقة نهر بينوى، اصبح عضوا في مجلس النواب عام ١٩٥٩، تولى منصب وزير الصحة الاتحادية ثم وزير التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٠، انشا عام ١٩٧٨ حزب الشعب النيجيري، رشح في انتخابات الرئاسة للاتحاد عام ١٩٧٩ الا انه فشل فيها، توفي في تموز عام ١٩٩٢. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p.160.

(١٠) نامدي ازيكوي: ولد في شمال نيجيريا من قبيلة الايبو تعلم في مدارس الإرساليات المسيحية في اوينتشا ولاغوس وكالابار، سافر إلى عدد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها، عاد إلى نيجيريا علم ١٩٣٧ لينظم إلى حركة الشباب النيجيري ، انتخب أميناً عاما لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ثم رئيسا للحزب عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكوولي، وهو أول حاكم عام لنيجيريا بعد الاستقلال وأول رئيس جمهورية حتى الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٦. ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova , Op. Cit. pp.48-49 .

(11) William D. Graf, Op.Cit.p.83 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.193.

(12) Falola Toyin & Julius Ihonvbaire, **The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic 1979-1984**, London,1985, pp.55-56.

(١٣) امينو كانو: ولد عام ١٩٢٠، كان والده رجل اسلامي من قبيلة الفولاني، انخرط في العمل السياسي وتدرج عدد من المناصب السياسية، حتى اصبح رئيس حزب خلاص الشعب، توفي عام ١٩٨٣. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: Nigeria world.org.

(١٤) ابو بكر ريمي: ولد عام ١٩٤٠ في ولاية كانو، درس في جامعة احمد بللو في زاريا عام ١٩٦١ ثم في جامعة لندن خلال المدة ١٩٧٢-١٩٧٤، تولى عدد من الوظائف او المناصب المهمة اذ عمل في الحكومة المحلية في كانو خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٦، وفي الوزارة الاتحادية للمعلومات خلال المدة ١٩٦٦-١٩٧٠، اصبح عضوا في الجمعية الدستورية ١٩٧٧-١٩٧٨ وهو احد الاعضاء المؤسسين لحزب خلاص الشعب عام ١٩٧٨، اصبح حاكما لولاية كانو خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٣، ثم اصبح وزير الاتصالات خلال المدة ١٩٩٤-١٩٩٥. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p316.

(١٥) بالعربي موسى: ولد في اب عام ١٩٣٦ في ولاية كادونا، اكمل دراسته الاولية والثانوية في كادونا وزاريا، عمل في نيجيريا ككاتب ومدرس خلال المدة ١٩٥٥-١٩٦٠، وكمحاسب خلال المدة ١٩٦٩-١٩٧٠، اصبح

حاكما لولاية كادونا لمدة سنة واحدة فقط عام ١٩٨١، وجه الانتقادات الى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية التي شهدتها نيجيريا في نيسان عام ٢٠٠٧. ينظر :

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p.237.

(16)William D. Graf, Op.Cit.pp.92-93 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.195.

(17) Falola Toyin & Julius Ihonvbaire ,Op .Cit .p.63).

(18) Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.75.

(19) Richard A.Joseph, **Democratization under Military Tutelage Crisis and Consensus in 1979 Elections in comparative politics**, October 1981,p.332.

(20) Shehu Shagari, **My Vision of Nigeria**, Speeches, edited by Aminu Tijjani and David Williams , London, 1981,p.109.

(21) Larry Diamond, **Social Change and Political Conflict in Nigeria**, New York, 1983,p.48.

(22) Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.77.

(23) Ibid,p.66-70.

(24) William D. Graf, Op.Cit,pp.93-94.

(25) Ibid,p.49.

(26) Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,pp.77-78.

(27) Diamond Larry, **Cleavage Conflict and Anxiety in the Second Nigerian Repubiic**, The Journal of Modern African Studies, Vol.20,No.4, December 1982,pp.645-646.

(28)William D. Graf, Op.Cit,pp.93.

(29) Ibid,p.p.90-92; Richard A .Joseph, Democratization under Military Tutelage,Op.Cit,pp.94-95.

(30) Adeoye Akinsanya, **Impeachment of Public officers under the Nigerian Presidential System the Experience of Governer Abdulkadir Balarabe Musa of Kaduna**, The Journal of African Studies, Vol.14, No.2, Summer 1987,p.52.

(31) William D. Graf, Op.Cit,pp.96.

(32) Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,pp.209.

(33) Richard JosephA , **Democracy and Prebendal Politics in Nigeria The Rise and Fall of the Second Republic**,Cambridge,1987,p536; Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.511.

(34) William D. Graf, Op.Cit,p.100; Alan Cowell, **Nigerians Prepars for 1983 Election**, Anews Paper the New york times International in formation network on the Internet link: www.nytimes.com.

(٣٥) اوكبارا: ولد في كانون الاول عام ١٩٢٠، درس في لاغوس وحصل على شهادة الطب وعمل في هذه المهنة خلال المدة (١٩٤٨-١٩٥٢)، ركز على السياسة الوطنية منذ منتصف عام ١٩٥٠،وأصبح رئيس وزراء الاقليم الشرقي خلال المدة(١٩٦٠-١٩٦٦) وزعيم حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون بعد نامدي ازيكوي. ينظر: Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit, p.284 .

(36) William D. Graf, Op.Cit,pp. 98-100; ; Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.212.

(37) Richard Joseph A, Democracy and Prebendal…, Op.Cit,p.164; Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.214.

(38) Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.217-218; William D. Graf, Op.Cit,p.100.

(39) Richard Joseph A, Democracy and Prebendal…, Op.Cit,pp.176-177; Toyin Falola & Julius Ihonvbairee, Op.Cit,p.225.

(40) Ibid,pp.177-179; Ibid ,p. 225.

(41) Richard A .Joseph, Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, Cambridge University Press, 2014,p.168.

(42) Ibid,p.169.

(43) Ayo Awopeju, Election Rigging and the Problems of Electoral act in Nigeria, Afro Asian Journal, of Social Sciences,Vol.2,N.24,2011,p.8.

(44)Ibid ,p.9.

(45)Richard A .Joseph, Op. Cit,p.170.

(46) Temi Hariman, **Is There Afuture for Democracy in Nigeria**, Oxford University, 2006,p.8.

(47) Samuel C .Ugoh and others, **Puplic Policy and fiscal federalism its impact on Political stability in Nigeria**, African Journal of Business,Vol:6,No.24, June 2012, p.7077.

(٤٨) محمد بوهاري: ولد عام ١٩٤٢، وهو مسلم ينحدر من مناطق الشمال النيجيري، من قبيلة الهوسا التي تعتبر أكبر التجمعات العرقية في البلاد، عرف "بوهاري" بالنزاهة والاستقامة ، كما عرف بالصرامة والقوة ومحاربة الفساد أيضا، لذا حظي بشعبيه كبيرة خاصة في الشمال ذي الأغلبية المسلمة، لكنه يتمتع بشعبية أقل في المناطق المسيحية.ينظر: جريدة الخميس، بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٥، على الرابط: www.elkhamis.com.

(49) Takehiko Ochiai, **Personal Rule in Nigerian Military Regimes**, The Article was Published as working Paper of the Afrasian an Centre for Peace and Development Studies, 2009,p.243;

ياسر محجوب الحسين، **ديمقراطية نيجيريا على المحك**، جريدة الشرق، بتاريخ ٢٠١٥/٤/٤،على الرابط: www.al-sharq.com.